مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية
(تحديد الأنماط السلوكية البيئية المتبعة)

The extent to which Algerian industrial SMEs are committed to environmental responsibility
(Identification of environmental behavior patterns followed)

خلفاوي منية [1] [*]، واكلي كلتوم[2]، قاضي نجاة[3]
[1] جامعة الجيلالي بونعامة –بخميس مليانة (الجزائر)
[2] جامعة الجيلالي بونعامة –بخميس مليانة (الجزائر)
[3] جامعة الجيلالي بونعامة –بخميس مليانة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2018/10/20 ؛ **تاريخ المراجعة**: 2018/10/30 ؛ **تاريخ القبول**: 2018/11/22

ملخص: تعتبر مشكلة حماية البيئة من التلوث مسؤولية جميع الأطراف غير أن المؤسسة هي الطرف الأكثر تهديدا وضغطا على البيئة الطبيعية ومختلف مواردها. ولضمان بيئة نظيفة لكل الأجيال يتطلب الأمر من هذه الأخيرة الالتزام بتحمل مسؤولياتها اتجاه حماية البيئة. ومنه يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية. نهدف من خلال هذا البحث التعريف بالمسؤولية البيئية ومختلف جوانبها، وكذا استخلاص النمط السلوكي البيئي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية. حيث استخدم المنهج الوصفي من أجل وصف عناصر البحث، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي وتم تحليل البيانات باستعمال البرنامج الإحصائي SPAD وطريقة MCA، أما جمع المعطيات فقد تم من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على 240 مؤسسة. أثبتت نتائج الدراسة أن الحجم ليس المؤثر الوحيد في التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، بل القطاع الفرعي للنشاط يؤثر أيضا، أما عمر المؤسسة منذ بداية النشاط فليس له تأثير. كما أن النمط السلوكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية هو سلوك "ملتزم بيئيا" بنسبة 11% وسلوك "دفاعي بيئيا" بنسبة 89%. وفي الأخير نوصي بترسيخ ثقافة الالتزام بمبادئ المسؤولية البيئية لدى المؤسسات ووضعها ضمن أولوياتها وأهدافها والتوعية بالمشكلات البيئية الجسيم التي تهدد حياة الانسان.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية للمؤسسات، مسؤولية بيئية، التزام بيئي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أنماط سلوكية بيئية.

تصنيف JEL: C12 D62 Q51.

Abstract: The problem of protecting the environment from pollution is the responsibility of all stakeholders. However, the institution is the most threatening party, putting pressure on the natural environment and its various resources. For this purpose, the following problematic is posed: What is the extent to which Algerian industrial SMEs are committed to environmental responsibility?
The aim of this research is to define environmental responsibility and its various aspects, and to draw the environmental behavioral pattern characteristic of the Algerian SME. The descriptive approach was used to describe the research elements. On the applied side, we used statistical method. The data were analyzed with statistical program SPAD. Data collection was conducted through the questionnaire distributed to 240 organizations. The results of the study showed that size is not the only influence in the commitment of SME, but the sub-sector of the activity also affects. The age of the organization has no effect, and the behavior pattern of Algerian SME is "Environmentally Committed" by 11% and "Environmentally Defensive" behavior by 89%. Finally, we recommend establishing a culture of commitment to the principles of environmental responsibility of the companies.

Keywords: corporate social responsibility, environmental responsibility, environmental commitment, small and medium enterprises, environmental behavior patterns.
Jel Classification Codes : C12 D62 Q51

* Corresponding author, e-mail: mouniakhelfaoui@yahoo.fr

I- تمهيد :

اكتسبت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات منذ تسعينات القرن الماضي رواجا كبيرا وسمحت بإعادة النظر في دور المؤسسة في المجتمع، حيث تعدت إلى مدى أبعد من الربحية المالية ألا وهو تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية. وينصب اهتمامنا في هذا البحث على البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أو بما يعرف بالمسؤولية البيئية. ولأن الاعتقاد السائد أن المسؤولية البيئية تخص فقط المؤسسات الكبيرة، اتجهت الأبحاث في هذا المجال الى نوع أخر من المؤسسات ألا وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاولت وضع أنماط سلوكية لها فيما يخص المسؤولية المجتمعية. كما أثبتت هذه الدراسات أن هذه المؤسسات تفضل الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي على حساب البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة حماية البيئة من التلوث مسؤولية جميع الأطراف غير أن المؤسسة هي الطرف الأكثر تهديدا وضغطا على البيئة الطبيعية ومختلف مواردها، ولضمان بيئة نظيفة لكل الأجيال يتطلب الأمر من هذه الأخيرة الالتزام بتحمل مسؤولياتها اتجاه حماية البيئة.في هذا الإطار يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية ؟**

على ضوء الإشكالية المطروحة، وضعنا **الفرضيات** التالية:

- **الفرضية الأولى:** حجم المنظمة هو المؤثر الوحيد في التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية البيئية ;
- **الفرضية الثانية:** النمط السلوكي للمنظمات المتوسطة والصغيرة الصناعية الجزائرية يتبع الأنماط السلوكية المقترحة من طرف مارتيني وغينو(1984) وبيليني(2003).

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الاهتمام المتزايد بحماية البيئة ومواردها من التلوث، وضرورة التزام كل شرائح المجتمع وبصفة خاصة المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية وتبني سلوكيات إيجابية اتجاهها، فالحفاظ على البيئة ضروري لاستمرار نشاطها وتحسين أدائها لأن معظم عناصر إنتاجها تأتي من البيئة.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى التعريف بالمسؤولية البيئية ومختلف جوانبها وكذا التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا تسليط الضوء على العناصر التي تساعدنا على فهم هذه الظاهرة في هذا النوع من المؤسسات من خلال تحديد العوامل التي تؤثر في تبنيها للمسؤولية البيئية. كما ترمي هذه الدراسة الى استخلاص النمط السلوكي البيئي الذي تتميز به المؤسسات المتوسطة الصناعية الجزائرية فيما يخص تبنيها للمسؤولية البيئية من بين الأنماط المقترحة من طرف الباحثين، والمتمثلة في تلك التي وضعها مارتيني وغينو(1984) وبيليني(2003).

الدراسات السابقة: نتصفح الان الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بمقاربات مختلفة:

- دراسة (**Atil, Dadene, Dahmani, 2012**) الموسومة بعنوان «**La notion et le concept de la RSE dans les PME algériennes : Entre une perception floue et une représentation controversée** » هدفت هذه الدراسة الى معرفة درجة استيعاب مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. حيث استخدم المنهج الاستكشافي في الإجابة على إشكالية البحث مستندا على دراسة كمية لدى 86 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وأثبتت نتائج الدراسة على أن مسيري هاته المؤسسات لا يعوا المعنى الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية، بالرغم من يمارسون ضمنيا بعض مبادئها. كما افرزت النتائج على تحديد أنماط سلوكية فيما يخص استيعاب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمصطلح المسؤولية الاجتماعية.
- دراسة (**Quairel-Lanoizelée, 2012**) الموسومة بعنوان «**Le concept de responsabilité sociétale d'entreprise est-il pertinent pour les PME ?**» اندرجت هذه الدراسة في إطار الأبحاث حول التطبيق الفعلي لاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات. حيث أثبتت الباحثة بالتحليل أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تكون استراتيجية تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من أنها كانت موجهة في الأساس الى المؤسسات الكبيرة.
- دراسة (**Berger-Douce, 2009**) الموسومة بعنوان «**Profil de créateur et stratégie sociétale**»: هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور المقاول في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبني استراتيجية المسؤولية الاجتماعية وتحديد النمط السلوكي المتبع في هذا الإطار. حيث تطرقت الدراسة في الجانب النظري، الى مختلف الأنماط السلوكية المقترحة من طرف مارتيني وغينو (1984)، بيليني (2003)، ماتن وأود (1979) وكارول (1990). استعانت الباحثة للإجابة على الإشكالية بدراسة تجريبية بمتغيرات كيفية، حيث كانت النتائج كالتالي: نصف المقاولين المستجوبين لديهم التزام بيئي واجتماعي ضعيف بسبب ضيق الوقت، أو نقص

المعلومات، أو التكاليف التي يتطلبها تبني استراتيجية المسؤولية الاجتماعية. أما القسم المتبقي من المقاولين فهم ملتزمين بيئيا بصفة قوية على حساب الاستراتيجية الاجتماعية، لان لديهم وعي بالأضرار التي يلحقها نشاطهم بالبيئة.

I.1-الإطار المفاهيمي للمسؤولية البيئية :

يعتبر البعد البيئي من بين الجوانب المهمة في تطور واستمرار المؤسسات من خلال التزامها بمسؤولياتها البيئية التي توفر لها فرص للنمو الاقتصادي مع اكتساب رضا الزبون وكل أفراد المجتمع. وتتمثل هذه المسؤوليات في مجموعة من العناصر والأبعاد التي سنلخصها فيما يلي:

I.1-1-**تعريف البيئة (Environment)**: هي المحيط بكل ما يحتويه من هواء ومياه وتربة وما فيها وما عليها من كائنات حية وعلاقة التفاعل بينهم.[1]

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم 1972 بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته." [2]

I.1-2-**مفهوم المسؤولية البيئية**

يمكن تعريف المسؤولية البيئية للمؤسسات على أنها عملية تغطية الأثار البيئية لعمليات الإنتاج كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية وتقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية مستقبلا على البيئة، كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة. [3]

تعريف آخر يقول " إذا كانت الأعمال تعمل من أجل بيئة لا محدودة الموارد وسلع بيئية مجانية وتكاليف خارجية يتحملها المجتمع أو الطبيعة، فإن المسؤولية البيئية هي إعادة التوازن في علاقة الأعمال بالبيئة من خلال التأكيد على محدودية الموارد .وكون السلع البيئية ذات تكلفة شأنها شأن عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال، وبالتالي فهي تكلفة داخلية على من يستخدمها أو يفسدها أوي لوثها أن يتحملها." [4]

ويكون اعتبار تلويث البيئة عمل غير أخلاقي في الحالات التالية:

- أن يكون لدى المؤسسات القدرة على تجنب التلوث ولم تقم بذلك؛
- أن يكون لدى هذه المؤسسات إمكانية محتملة لتجنب التلوث ولم تقم بذلك؛
- أن يكون بإمكان المؤسسات فرصة لتجنب التلوث أو خفضه ولا تقوم بذلك لأن التلويث حسبها ضمن الحدود المسموح قانونا؛
- ألا تقوم المؤسسات بالتلويث في بلدان أو أقاليم لوجود لوائح وتشريعات بيئية تمنع ذلك، في حين تقوم بالتلويث في أقاليم أخرى لعدم وجود مثل هذه اللوائح كما هو موجود في البلدان النامية؛
- ألا تبادر المؤسسات في تحسين أدائها البيئي رغم استطاعتها القيام بذلك وذلك خوفا من أن تتأثر أرباحها الأنية سلبا بذلك.[5]

I.1-3- **مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة** : تقسم حسب إيستيو(ESTEO) إلى ما يلي:

- مجال المساهمات العامة؛
- مجال الموارد البشرية؛
- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية؛
- مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة.[6]

I.1-4- **المسؤولية البيئية والمؤسسة:** يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة فيما يلي :

- تعزيز المشاركة الشخصية الجماعية؛
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث؛
- البحث في فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة؛
- البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيم بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل؛
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات.[7]

I.1-5-**دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات**:

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة ضروريا في وقتنا الحاضر، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC). لهذا نجد أن المؤسسة تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الإجبار.

أ. **أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية:**

- حماية النظام البيئي والاستخدام الأمثل للموارد؛
- المساهمة في حل المشاكل البيئية مثل مشكل الاحتباس الحراري؛

- زيادة الوعي لدى المؤسسة بالخروقات والتجاوزات البيئية؛
- تحسين سمعة المؤسسة من خلال الاهتمام بالجوانب البيئية ودفع العمال نحو الالتزام أكثر بمسؤولياتهم تجاه البيئة؛
- التحكم الجيد في سلوك العمال وطرق العمل ذات التأثير السلبي المحتمل على البيئة؛
- اكتساب المؤسسة لولاء المجتمع والحكومات؛
- التقليل في التكاليف الخارجية الناتجة عن العملية الإنتاجية بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة[8].

ب. أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية: إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط، كما هو موضح فيما يلي:

- **المتطلبات الحكومية** :المتمثلة في التشريعات والقوانين البيئية من أجل دفع المؤسسة نحو تحمل لمسؤولياتها تجاه البيئة؛
- **المستهلكين** :بسبب زيادة وعي المستهلكين بالأضرار البيئية كان لازما على المؤسسة إنتاج منتجات صديقة للبيئة من أجل تحقيق والاستجابة لرغبات عملائها؛
- **المساهمين والمستثمرين** :تبرز إسهامات المستثمرين والمساهمين من خلال فرضهم لضغوطات على المؤسسة من أجل تحسن أدائها البيئي؛
- **المتطلبات التعاقدية** :إن الاهتمام المتزايد بالبيئة وزيادة الضغوطات من قبل الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية وكذلك أفراد المجتمع عجل من تغيير صفة الصفقات والعقود وذلك من خلال دمج عنصر البيئة في هاته الصفقات.[9]

I.1-6-عناصر المسؤولية البيئية: تتمثل عناصر المسؤولية البيئية في ثلاث ركائز أساسية هي :[10]

أ. التعهدات البيئية :تكون الشركة مسؤولة بيئيا إذا حققت الشروط التالية:

- تبني رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى حماية البيئة؛
- وضع مبدأ حماية البيئة من أولوياتها؛
- العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛
- تشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم المبادئ البيئية.

ب. إدارة الموارد والطاقة :تكون إدارة الموارد ضمن النقاط التالية:

- اللإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
- مراجعة وتقييم الأداء من أجل الاستمرارية في النمو؛
- الإنتاج والاستعمال الأمثل للموارد المتجددة.

ت. مراعاة أصحاب المصالح :مراعاة أصحاب المصالح تكون من خلال النقاط التالية:

- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول نشاطاتها البيئية؛
- القيام بالإفصاح والإعلام الآني للسلطات والمنظمات المحلية؛
- قبول المحاسبة من طرف أصحاب المصالح حول الأثار البيئية الناتجة عن عمل المؤسسة.

I.1-7-لأنماط السلوكية لتبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية البيئية وفق تصنيفات مارتيني وغينو(1984) ويبليني (2003)

أثار الجانب البيئي الفضول العلمي لدى العديد من الباحثين من بينهم مارتيني وغينو(1984) ويبليني(2003)، حيث اقترحوا تصنيفات فيما يخص تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية البيئية. سنتناول في الفقرة الموالية هذه التصنيفات.

✓ **تصنيفات مارتيني وغينو (1984):**

اقترح مارتيني وغينو تصنيفا ذو ثلاثة مواقف أو سلوكيات:

- **موقف المترقب:** ويتخذ هذا الموقف من طرف المؤسسة لسببين، اما لعدم وجود رغبة لدى المدير في ادماج البعد البيئي في استراتيجيات ادارته أو لغياب الموارد البشرية أو المالية أو كليهما؛
- **موقف تكيفي:** مفاده أن المؤسسة تستهدف الامتثال الى القوانين والتشريعات، أو حينما تتوقع عروض المتعاملين معها وأصحاب المصلح؛
- **موقف استباقي:** تطمح المؤسسة من خلال هذا الموقف الى التفوق في قطاعها بلعب دور المبدع.[11]

نلاحظ أن هذه التصنيفات مرتبطة بإرادة مدير المؤسسة في الدرجة الأولى لأن قرار تبني المسؤولية البيئية ينبع من قناعة شخصية بأن حماية البيئة يجب أن يكون الهدف الأساسي قبل تحقيق الأرباح.

✓ **تصنيفات بيليني (2003):**

قدم بيليني (2003) صورة وصفية تحتوي على ثلاثة أنواع من السلوك المستدام مستوحى من أعمال كارول (1979)، وتمثلت هذه السلوكيات في، دفاعي إيكولوجيا، ملتزم إيكولوجيا، وحساس إيكولوجيا:

- **السلوك "دفاعي إيكولوجيا"**: يفضل تحقيق الأرباح فقط ويعتبر أن الاستثمارات في المجال البيئي والاجتماعي تكاليف غير ضرورية، كما انها تتعارض مع البعد الاقتصادي للمؤسسات. الا أن الخطر يكون كبيرا إذا ما ارتكبت انتهاكات في حق المجتمع والبيئة التي تسببها الأثار الخارجية لنشا طها؛
- **السلوك "ملتزم ايكولوجيا"**: هو التماشي مع المطابقة واحترام اللوائح والمعايير لتفادي الوقوع في المخالفات القانونية. الهدف من هذا السلوك هو تحقيق الربحية الاقتصادية الفورية مع الحفاظ على شرعية المنظمة؛
- **السلوك "حساس ايكولوجيا"**: يسمى كذلك "سلوك استباقي" لا يفضل الربح السريع او الوشيك بل يؤمن بمردودية الاستثمارات الاجتماعية والبيئية في المدى الطويل. في هذه الحالة تتبنى المؤسسات المعايير البيئية بصفة تطوعية دون ضغوط القوانين والتشريعات. فالمسؤولية الاجتماعية هي في صميم استراتيجياتها، وهدفها هو تحقيق الأرباح المتولدة من المسؤولية الاجتماعية (تخفيض تكاليف الإنتاج على المدي الطويل، كسب الشرعية من خلال نقل صورة إيجابية أو ثقافة المنظمة الى أصحاب المصالح، والتمايز (جودة المنتجات، وضع العلامات). [12]

يصور بيليني كل نوع من السلوكيات على انه تحكيم من حيث تخصيص الموارد بين الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية والذي يترجم بتبني منطق القرار الذي يراجع باستمرار القرارات المتخذة.[13]

وهكذا فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع أن تبق بعيدة عن الوعي البيئي لأنها تواجه تحدي، فموجة المسؤولية الاجتماعية التي اجتاحت المؤسسات الكبيرة وخاصة المعولمة منها، ستنتقل لا محالة إلى الموردين والمنوالين.[14]

I.2-الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير عبر العالم، نظرا للدور المهم الذي يلعبه كمحرك للإبداع وخلقه لمناصب الشغل. وعليه انصب اهتمام الباحثين على التحديات والفرص التي يفورها هذا النوع من المؤسسات في اقتصاديات الدول. سنتناول فيما يلي مختلف المقاربات إلى حاولت تعريف هذا المصطلح والدور المهم الذي يؤديه في تنشيط الاقتصاد.

I.2-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك صعوبة في تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بوجود عدد كبير من المعايير والمؤشرات من جهة، واختلاف العوامل الاقتصادية، التقنية والسياسية بين الدول من جهة أخرى. لذا سنتناول في هذا السياق مجموعة من التعاريف التي اعتمدتها بعض الدول والمنظمات الدولية لتعريف هذا الصنف من المؤسسات ثم تعريفها وفقا للمشرع الجزائري.

✓ **تعريف منظمة العمل الدولية:** "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيأ فرص عمل غير مستقرة. ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها مؤسسة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا".[15]

✓ **تعريف الاتحاد الأوروبي:** " يعرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[16]

- المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال ;
- المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا ;
- المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا.

أما لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بها اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تشغل اقل من 500 عامل.[17] أما في بلدان شرق أسيا، وفي دراسة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN، فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.[18]

✓ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري** : إن التعريف المعتمد عليه في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/10 المؤرخ في 2001/12/12، والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص على ما يلي:تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **مهما** كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري، وإجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100و 500 مليون دينار جزائري. وهي تحترم معايير الاستقلالية. [19]

وتتركز مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في قطاع الفلاحة والصيد البحري، قطاع المحروقات والطاقة والمناجم، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

I.2-2-خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يمكن تلخيص خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي : [20]

- سهولة إنشائها: فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية في الكثير من الأحيان ؛
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة ؛
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة ؛
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة ؛
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية ؛
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة ؛
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات ؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق ؛
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج ؛
- ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة؛
- سهولة الدخول في السوق والخروج منه؛
- استغلال الطاقة الإنتاجية نظرا لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية؛
- الاعتماد على المواد الأولية المحلية؛
- القابلية للإبداع والابتكار: تعد الم ص م المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد أغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة ومتوسطة، كما أن التجديد فيها يكون أكثر منه في المؤسسات العامة فهي مؤسسات تؤمن بأهمية متابعة التطورات التكنولوجية والبحث عن كل ما هو جديد ومتطور وجذاب.

II – الطريقة والأدوات :

نتطرق في هذه الفقرة الى المنهج المستخدم ثم الى المراحل التي مرت بها الدراسة الميدانية. نبدأ بتصميم الاستبيان وتحكيمه ثم طريقة اختيار العينات وبعد ذلك توزيع الاستبيان من أجل جمع قاعدة البيانات الاحصائية. أنجزت هذه الدراسة خلال شهري ديسمبر 2017 وجانفي 2018 من طرف الباحثات في المنطقتين الصناعيتين لمدينتي رويبة وتيبازة غرب العاصمة الجزائر. وفي الاخير يتم تحليل البيانات باستعمال البرنامج الاحصائي SPAD .

II-1-المنهج المستخدم: وحدود البحث: لقد تم استخدام المنهج الوصفي من أجل وصف عناصر البحث من خلال المراجع المختلفة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي حيث تم تحليل البيانات باستعمال البرنامج الإحصائي SPAD* وطريقة MCA (Multiple Correspondence Analysis). عملية جمع المعطيات تمت من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على 240 مؤسسة

*برنامج في SPAD عبارة عن برنامج متكامل لتحليل البيانات ومعالجة إحصائية يوفر وظائف متعددة تم تصميمه البداية لتحليل البيانات ثم توسع ليشمل استخراج البيانات والتحليلات التنبئية (مع وحدة نمطية جديدة التصنيع).

صغيرة ومتوسطة صناعية جزائرية لمنطقتي رويبة وتيبازة في غرب العاصمة الجزائر أسترجع منها 219. نفذت الدراسة خلال شهري ديسمبر 2017 وجانفي 2018، كما يحتوي الاستبيان على 3 متغيرات مستقلة و المتمثلة في العناصر المؤثرة على درجة التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية البيئية و هي: القطاع الصناعي الفرعي للنشاط، حجم المؤسسة وعمر المؤسسة منذ بداية النشاط، لدينا 5 متغيرات تابعة تمثلت في أبعاد المسؤولية البيئية و هي الاستهلاك الطاقوي، أي تقليل التأثير البيئي من حيث الحفاظ على الطاقة، سياسة تسير النفايات أي الحد من النفايات وإعادة تدويرها، الحد من التلوث (انبعاث في الغلاف الجوي، والمياه، وتصريف النفايات، والضوضاء ....) وتحسيس وتوعية الموظفين والعملاء بذلك، سياسة الإدارة البيئية (الحصول على شهادة ISO14001)، تخصيص ميزانية للبحث والتطوير في المجال البيئي.

II. 2–اختيار العينة: تم اختيار العينة بطريقة ميسرة أي ما تيسر لنا من المؤسسات محل الدراسة خلال شهري ديسمبر 2017 و جانفي 2018 بالمنطقتين الصناعيتين لمدينتي رويبة و تيبازة غرب العاصمة الجزائر، حيث كان حجمها 240 مؤسسة محل الدراسة و بعد توزيع الاستبيان تم استلام 219 فقط.

II. 3–تصميم الاستبيان :

يحتوي استبيان الدراسة على مجموعة من الأسئلة الكيفية ضمت فقرات متعلقة بالتعريف بالمدير وبالمؤسسة، وفقرات خاصة بالبعد البيئي أو بالمسؤولية البيئية.

- **الفقرات الخاصة بتعريف المدير والمؤسسة:**

✓ التعريف بالمدير: المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ;

✓ التعريف بالمنظمة: حجم المنظمة ;القطاع الفرعي للنشاط ; عمر المنظمة منذ بداية نشاطها.

- **الفقرات الخاصة بالبعد البيئي:**

✓ الاستهلاك الطاقوي، تقليل التأثير البيئي من حيث الحفاظ على الطاقة ;

✓ سياسة تسير النفايات، الحد من النفايات وإعادة تدويرها ;

✓ الحد من التلوث (انبعاث في الغلاف الجوي، والمياه، وتصريف النفايات، والضوضاء ....) وتحسيس وتوعية الموظفين والعملاء بذلك ;

✓ سياسة الإدارة البيئية (الحصول على شهادة ISO14001) ;

✓ تخصيص ميزانية للبحث والتطوير في المجال البيئي.

التحقق من صحة ومصداقية الاستبيان من خلال تقديمه الى 20 مؤسسة اختيرت بطريقة ميسرة من المنطقتين الصناعيتين، وتطلبت هذه العملية بعض التصحيحات.

II. 4– متغيرات الدراسة :

صممت قاعدة البيانات من خلال الإجابات على الاستبيان المتحصل عليه من طرف 219 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وعليه تم تكوين 08 متغيرة وتمت معالجة البيانات بالاستعانة ببرنامج SPAD من خلال التحليل الوصفي. اخترنا طريقة MCA (Multiple Correspondence Analysis) لإيجاد أنماط سلوكية تتيح لنا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية من خلال تحديد العوامل التي تؤثر في تبني المسؤولية البيئية من جهة، وأي من الأنماط السلوكية المقترحة في الجانب النظري هي الأكثر اتباعا من طرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية الجزائرية من جهة أخرى. تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

✓ **المتغيرات المستقلة**

لدينا بيانات تسمح لنا بالتحقق من تأثير ثلاثة (03) عناصر على درجة التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية البيئية والمتمثلة في المتغيرات الفرعية: القطاع الصناعي الفرعي للنشاط، حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وعمر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة منذ بداية النشاط.

✓ **المتغيرات التابعة**

كان هدف الدراسة هو تحديد العامل المؤثر في التزام المؤسسات بالمسؤولية البيئية وتحديد النمط السلوكي المتبع من طرف هذه الأخيرة وفق المقاربة النظرية، وعليه فان المتغيرة التابعة لهذه الدراسة هي "المسؤولية البيئية". هي عبارة عن متغيرة كيفية تتخذ قيمتين: القيمة 1 إذا كانت إجابة المؤسسات ب «نعم"، والقيمة "0" إذا كانت الإجابة ب "لا". أما رمز هذه المتغيرة فهو VE وينقسم الى 5 متغيرات فرعية ,VE5, VE4, VE3, VE2, VE1 حيث تم تصميمها من خلال مجموع أجوبة المؤسسات للأسئلة المطروحة في الاستبيان. وتمثل VE المتغيرة البيئية أو Variable Environnementale .

III – النتائج ومناقشتها :

لمعالجة البيانات استعنا بالبرنامج الاحصائي SPAD الذي يحتوي على الطرق الإحصائية والمتمثلة في الفرز المسطح وفرز التقاطع، والتحليل العاملي بال MCA.

III.1-التحليل الوصفي :

قبل البدا في تشخيص نتائج الدراسة نتطرق أولا الى حصيلة الاستقصاء، للتذكير فان هذا الاخير دام تقريبا شهرين مع إيجاد صعوبات في الاتصال بمدراء المؤسسات، بالرغم من ذلك نعتبر ان درجة المساهمة كانت إيجابية لأن نسبة الذين امتنعوا عن الإجابة كانت أقل من 10%(أنظر الجدول(1) في الملاحق).

III.1-1- تحليل وصفي للمتغيرات المستقلة :

أ. المتغيرة الفرعية " القطاعات الفرعية للأنشطة الصناعية":

يتكون نسيج المؤسسات الصناعية محل الدراسة من القطاعات الفرعية التالية: الصناعات الغذائية بـ 19,64% والاشغال العمومية، البناء والماء بنسبة 23,74 % وباقي النسبة موزعة على القطاعات الاخرى. (أنظر الجدول (2) في الملاحق):

ب. المتغيرة الفرعية «حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة":

ينقسم نسيج المؤسسات حسب الحجم وفق الجدول (3) في الملاحق إلى مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة، حيث نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة تمثل أكبر نسبة (56.16%) من مجموع المؤسسات محل الدراسة.

ت. المتغيرة الفرعية "عمر المنظمة منذ بداية النشاط"

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عمرها منذ بداية نشاطها وفق الجدول (4) في الملاحق. حيث نلاحظ من الجدول أن معظم المنظمات تم إنشاؤها في الفترة الممتدة بين 2002 و2012 وهذا تزامنا مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق وما واكبها من تغيرات هيكلية.

III.1-2- تحليل وصفي للمتغيرات التابعة :

أتت مخرجات البرنامج الاحصائي SPAD في وصف المتغيرات التابعة بما يلي:

تهدف المتغيرة الفرعية VE1 الى معرفة درجة الكفاءة البيئية للمؤسسات، وعليها كانت نسبة المؤسسات التي لها انشغالات بيئية 79.91% بما يعادل 175مؤسسة من 219 مؤسسة. أما المتغيرة الفرعية VE2 فكان الهدف منها معرفة نسبة المؤسسات التي تهتم بحماية البيئة من خلال إعادة تدوير النفايات، والتي قدرت ب 16.91% أي ما يعادل 37 مؤسسة فقط. أما فيما يخص التقليل من التلوث البيئي والمتمثل في المتغيرة الفرعية VE3، فان 38.81% فقط من المؤسسات (134مؤسسة) تكترث بتقليص الأثار السلبية لأنشطتها على البيئة. بينما المتغيرة الفرعيةVE4 والتي تعبر على حصول المنظمات على مواصفة ISO14001 فان نسبة المؤسسات التي تحصلت على هذه المواصفة ضعيفة جدا قدرت ب 0.46 % أي مؤسسة واحدة فقط من بين مؤسسات الدراسة متحصلة على نظام الإدارة البيئية. نفس موقف المؤسسات السابقة اتجاه الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير المكرسة للقضايا البيئية. تقريبا 99.54٪ من المنظمات لا تخصص تمويل مالي لحماية البيئة وهذا ما عبرت عليه المتغيرة الفرعية VE5. (أنظر الجدول (5) في الملاحق).

III.2- تحليل العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

أثبتت النتائج المتحصل عليها من مخرجات SPAD الموجودة في الجدول (6) في الملاحق فيما يخص ارتباط المتغيرات أن:

- هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرة المستقلة حجم المنظمة و المتغيرات الفرعية التابعة الخاصة بالبيئة و المتمثلة في (VE2 ,VE4,VE5) عند مستوى دلالة 5 % وهذا لأن احتمال قيمة Khi-2 لكل منها أقل من 0.05 ;
- هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرة المستقلة عمر المنظمة والمتغيرات الفرعية التابعة الخاصة بالبيئة والمتمثلة في (VE3) ;
- هناك علاقة ارتباطية أيضا بين المتغيرة المستقلة القطاعات الصناعية و المتغيرات الفرعية التابعة الخاصة بالبيئة و المتمثلة في (VE3 ,VE4,VE5) عند مستوى دلالة 5 % وهذا لأن احتمال قيمة Khi-2 لكل منها أقل من مستوى دلالة 5 %.

III.3- التحليل العاملي

تتمثل أخر مرحلة في تحليلنا في تجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية للعينة المدروسة وفق مجموعة من الأقسام ذات الخصائص المتماثلة، وينقسم التحليل العاملي الى ثلاثة (03) عمليات: وصف المحاور الفئوية، توزيع الأقسام، ثم مخطط توزيع الأقسام.

III.3-1-وصف المحاور الفئوية

يصف الشكل (1) في الملاحق العوامل الأكثر تأثيرا في التزام المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية وفق محورين (AXE2, AXE1) .

سمح لنا وصف المحاور الفئوية بتحديد محورين حيث تمثيل العوامل المؤثرة في التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية يتبع ثلاثة اتجاهات (03):

- **الاتجاه الأول:** احتوى على المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عددها بين 10 و49 عامل وتنشط في القطاع الصناعي الفرعي "صناعات أخرى"، والتي تأخذ بعين الاعتبار إزالة التلوث البيئي الناتج على نشاطها ;
- **الاتجاه الثاني:** يخص المؤسسات المتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي الفرعي "الصناعات الغذائية"، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار إزالة التلوث الناجم على نشاطها ;
- **الاتجاه الثالث:** يخص المنظمات الصغيرة جدا التي تنشط في القطاعات الصناعية ' الصناعات الغذائية، الأشغال العمومية، البناء والماء "، والتي لم تعبر عن التزامها بإزالة التلوث الناتج عن نشاطها.

III.3-2-توزيع الأقسام

توضح لنا هذه الشجرة بشكل دقيق نسبة تكوين الأقسام وفق الإجابات المتحصل عليها. وكانت النسب كما يلي: 89% و11%.

الشكل(2) في الملاحق.

سمح لنا المخطط البياني متمثل في شكل (2) في الملاحق لتوزيع الفئات أو الأقسام بتقسيم المؤسسات الى فئتين أو قسمين:

- الفئة 2/1 بنسبة 11% وتتميز بالخصائص التالية: مؤسسات صغيرة (بين 10 و49 عامل)، عمر المؤسسة أقل من 5 سنوات وتنشط في القطاع الصناعي الفرعي " صناعات أخرى" ;
- الفئة 2/2 بنسبة 89%بالخصائص التالية: مؤسسات متوسطة وصغيرة جدا تنشط في القطاعات الفرعية "الصناعات الغذائية، الأشغال العمومية، البناء، الماء وكل فئات أعمار المؤسسات موجودة في هذه الفئة.

III.4-الأنماط السلوكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية فيما يخص الالتزام بالمسؤولية البيئية

مكننا التحليل العاملي من تصميم نمط سلوكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية فيما يخص التزامها بالمسؤولية البيئية (أنظر الشكل(3) في الملاحق). ربط هذا التصنيف بين خاصيتين: العوامل المؤثرة في التزامها بالمسؤولية البيئية ودرجة اهتمامها بالقضايا البيئية (جد مهتمة، غير مهتمة). وعليه استنتجنا اتجاهين اثنين:

الأقلية (11%) من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، تحت تأثير الحجم والقطاع الفرعي للنشاط لديها سلوك "ملتزم بيئيا أو إيكولوجيا" Eco-conformist))، بينما البقية (89%) لديها سلوك "دفاعي ايكولوجيا" (Eco-defensive):

- السلوك "ملتزم بيئيا أو إيكولوجيا" هو التماشي مع المطابقة واحترام اللوائح والمعايير لتفادي الوقوع في المخالفات القانونية. الهدف من هذا السلوك هو تحقيق الربحية الاقتصادية الفورية مع الحفاظ على شرعية المنظمة ;
- السلوك «دفاعي ايكولوجي" يفضل الربحية الاقتصادية حيث يعتبر الاستثمارات في مجال حماية البيئة تكاليف غير ضرورية وتتعارض مع البعد الاقتصادي لنشاط المؤسسات. هذا السلوك لا يخدم الممارسات البيئة والاجتماعية.

وهكذا فان النمط السلوكي المتبع من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية يقترب من الأنماط السلوكية المتطرق اليها في أدبيات الموضوع في الجانب النظري من طرف بيليني (2003).

IV- الخلاصة :

كان هدف الدراسة هو اكتشاف مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية وتحديد العوامل المؤثرة في تبني هذه الاستراتيجية البيئية، وكذا معرفة النمط السلوكي البيئي المتبع من طرفها، من خلال استقصاء أجري على 219 منظمة. وعليه استنتجنا مجموعة

من الملاحظات التي نرى بأنها مساهمة علمية في هذا الموضوع. إلا أنه تجدر الإشارة أن نتائج دراستنا ليست نهائية ولا يمكن تعميمها على جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل النسيج الاقتصادي الجزائري، مع ذلك سمحت لنا الدراسة من التحقق من فرضيات الدراسة المستمدة من المراجعة الأدبية:

- الفرضية الأولى: تؤكد ان الحجم يؤثر في التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، وكذا القطاع الفرعي للنشاط له دور في عملية الالتزام. أما عمر المنظمة منذ بداية النشاط فليس له تأثير ;
- نؤكد الفرضية الثانية حيث أن النمط السلوكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة الصناعية الجزائرية يقترب من تلك المقترحة من طرف بيليني (2003) فيما يخص الالتزام بالمسؤولية البيئية. حيث 11% منها له سلوك "ملتزم بيئيا" و89%له سلوك "دفاعي بيئيا"، أما النوع حساس بيئيا فهو غير موجود.

من المتعارف عليه أن المسؤولية البيئية في إطار المسؤولية الاجتماعية هي مبادرة طوعية ومفهوم متعدد الأبعاد، لهذا فان التفسيرات المقدمة ليست نهائية بالنسبة لطبيعة وتوجه استراتيجيات السلوكية التي تتبناها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار. كان الغرض من هذه الدراسة هو تحديد العوامل المؤثرة في السلوك المسؤول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، وكنتيجة لذلك لم يتم بعد تحديد تمثيل للمسؤولية البيئية في السياق الجزائري كمفهوم مدمج في الاستراتيجيات الادارية لهذا النوع من المؤسسات. لقد اقتصرت الدراسة على مرجعين فقط فيما يخص تحديد الأنماط السلوكية المتبعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. حيث أن الأدبيات في هذا الإطار تتوفر على العديد من الأنماط التي يمكن اعتمادها في دراسات مستقبلية من أجل تحديد النمط السلوكي البيئي الملائم لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية.

- ملاحق :

الجدول (1): حصيلة الاستقصاء

عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة	عدد الاستبيانات الصالحة	عدد الاستبيانات غير صالحة	النسبة% الاستبيانات غير صالحة
240	**219**	**21**	**8,75**

المصدر: من اعداد الباحثات

الجدول (2): هيكل المتغيرة الفرعية " القطاعات الفرعية للأنشطة الصناعية"

القطاعات الفرعية	عدد المؤسسات	النسبة%
الصناعات الغذائية	43	%19.64
الاشغال العمومية، البناء، الماء	52	%23.74
صناعات أخرى	124	%56.62

المصدر: من مخرجات برنامج SPAD

الجدول (3) : هيكل المتغيرة الفرعية "حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

نوع المؤسسة	عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة%
المؤسسة المصغرة	9-1	80	%36.53
المؤسسة الصغيرة	49-10	123	%56.16
المؤسسة المتوسطة	250-50	16	%7.31

المصدر: من مخرجات برنامج SPAD

الجدول (4): هيكل المتغيرة " عمر المنظمة منذ بداية النشاط"

عمر المنظمة منذ بداية نشاطها	عدد المنظمات	النسبة
أقل من 5 سنوات	55	%46.12
ما بين 5 و10 سنوات	37	%47.45
أكبر من 10 سنوات	8	%6.43

المصدر: من مخرجات برنامج SPAD

الجدول (5) وصف المتغيرات البيئية التابعة VE من خلال المتغيرات الفرعية VE1, VE2, VE3, VE4, VE5

المتغيرات	VE1	VE2	VE3	VE4	VE5
نسبة الإجابة ب "نعم" (%)	79،91 44 مؤسسة	16،90 37 مؤسسة	38,81 85 مؤسسة	0.46 1 مؤسسة	0.46 1 مؤسسة
نسبة الإجابة ب "لا" (%)	79,91 175 مؤسسة	83،10 182مؤسسة	61,19 134 مؤسسة	99.54 218 مؤسسة	99.54 218 مؤسسة

المصدر: من مخرجات برنامج SPAD

الجدول(6): نتائج الخاص بنتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة و التابعة

	متغير "حجم المؤسسة"		متغير "عمر المؤسسة"		متغير "القطاعات الصناعية"	
متغيرات بيئية	Khi-2	p-khi-2	Khi-2	p-khi-2	Khi-2	p-khi-2
الكفاءة البيئية للمؤسسات(Ve1)	1.60	0.66	1.73	0.420	1.43	0.490
اهتمام بحماية البيئة(Ve2)	27.55	0.00	3.36	1.187	2.58	0.276
تقليل من التلوث البيئي(Ve3)	1.64	0.65	11.4	0.004	12.33	0.002
حصول المنظمة على مواصفات(Ve4)	19	0.00	1.11	0.574	6.58	0.037
تمويل المالي لحماية البيئة(Ve5)	19	0.00	1.11	0.574	6.58	0.037

المصدر: من مخرجات برنامج SPAD

الشكل(1): وصف المحاور الفئوية

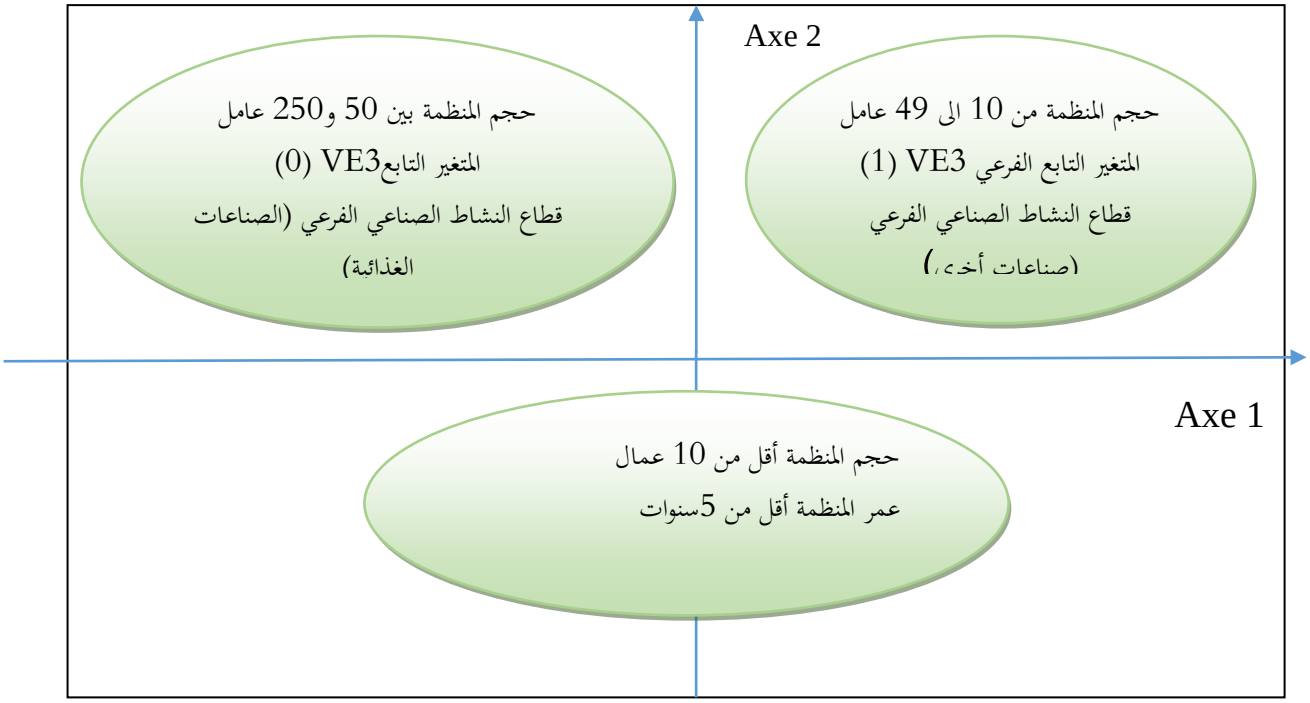

المصدر: من اعداد الباحثتين حسب النتائج المتحصل عليها من البرنامج الاحصائيSPAD

الشكل (2): مخطط توزيع الأقسام

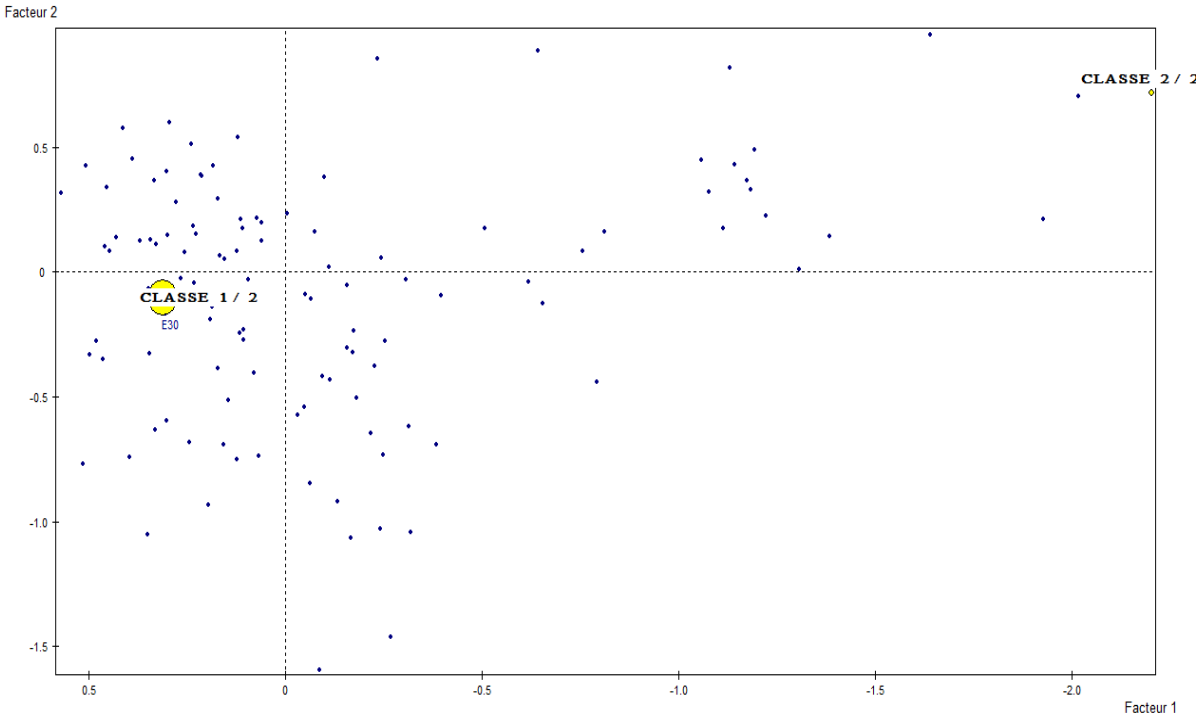

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي SPAD

الشكل (3): الانماط السلوكية للمنظمات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية فيما يخص الالتزام بالمسؤولية البيئية حسب العوامل المؤثرة ودرجة الاهتمام البيئي

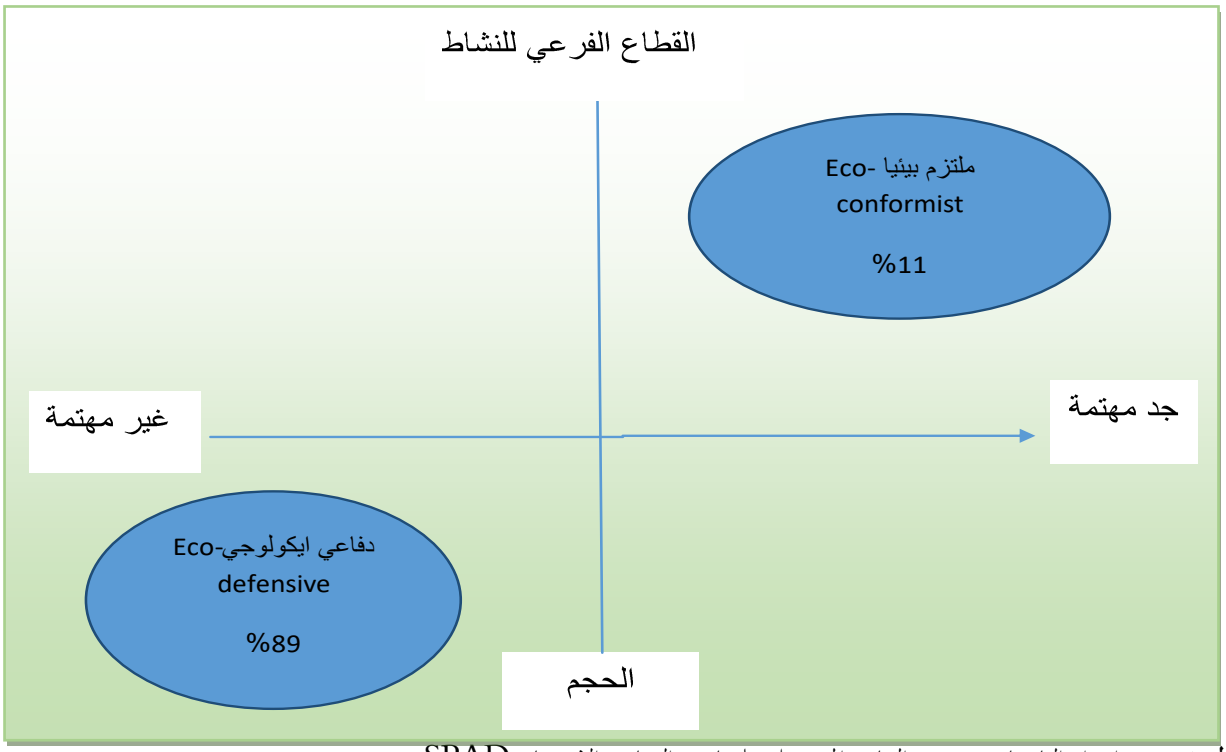

المصدر: من اعداد الباحثات حسب النتائج المتحصل عليها من البرنامج الاحصائي SPAD

– الإحالات والمراجع:

[1] محمد علي الأنباري (سنة النشر مجهولة) **الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دوليا ومحليا، تقرير**، قسم الهندسة المعمارية، جامعة بابل العراق،ص. ص.1 .

[2] الطاهر خامرة (2007) **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلو م الاقتصادية، جامعية قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،ص. ص16 .

[3] محمد زيدان، محمد يعقوبي(2012) **الأثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، ملتقى دولي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص .ص.5.

[4] نجم عبود نجم (2012) **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، كتاب، دار الورق للنشر والتوزيع،ص. ص9.

[5] نجم عبود نجم (2012)، نفس المرجع السابق،ص . ص 19.

[6] حسين مصطفى هلالي (2005) **الابداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص. ص 55.

[7] منية غريب وساسي سفيان (سنة النشر مجهولة) **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق**، ملتقى وطني، جامعة الطارف، ص.ص.353.

[8] (نفس المرجع السابق)

[9]منية غريب (سنة النشر مجهولة) مرجع سابق، ص.ص354.

[10] حمزة بن الزين(2013) **المسؤولية البيئية والإجتماعية للشركات البترولية ، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار بحاسي مسعود خلال فترة مارس 2013** ، ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ، تخصص تسيير وإقتصاد بترولي، جامعة ورقلة الجزائر، ص ص5-6.

[11] Sandrine BERGER-DOUCE (2009). **Management de la diversité et performance en PME**. Actes du Colloque. La diversité : questions pour les sciences sociales-Egalité dans l'emploi, discrimination au travail et management de la diversité. Online: https://dumas.ccsd.cnrs.fr/UNIV-VALENCIENNES/hal-00728187 (Visited 20/05/2018). p.10.

[12] Ibid., p.12

[13] Elise BONNEVEUX (2010), **L'intégration des principes de RSE par les dirigeants de PME : la démarche collective innovante d'un réseau professionnel**. Thèse de Doctorat. Online : http://www.theses.fr/2010TOUR1005 (Visited 26/07/2018), p.15.

[14] GENDRON, C., LAPOINTE, A. (2005). **La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME ; option marginale ou enjeu vital** ? Les Cahiers de la CRSDD.N°06-2005.pp.1-38. UQAM, Canada. p.23.

[15] يسرى أحمد عبد الرحمان (1996)، تنمية الصناعة الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،ص. ص17.

[16] إسماعيل شعبان،(2003)، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ص. ص 63.

[17] محمد هيكل، (2003)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة مصر، ص. ص21.

[18] توفيق عبد الرحيم يوسف، (2009)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، ص .ص27.

[19] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2001) ،القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 77، المنشورة في 12/15 /2001 ،ص. ص 6-9.

[20] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان (سنة مجهولة) ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية –، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،ص. ص 3.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

خلفاوي منية، واكلي كلثوم و قاضي نجاة (2018)، **مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية (تحديد الأنماط السلوكية البيئية المتبعة)**، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 241-253